

تحليل نظام التعليم العربي الأهلي في مالي من 1946 إلى 2006

عبد الرحمن عبد الله سيسبي

أستاذ المناهج وطرق التدريس بالقسم العربي بالمدرسة العليا

لتكوين الأساتذة (E.N.SUP) باماكو - مالي

الإتصال:

1- البريد الإلكتروني: acissab@ yahoo.fr

2- جوال: 6490592 (00223)

تحليل نظام التعليم العربي الأهلي في مالي من 1946 إلى 2006

بسم الله الرحمن الرحيم حمداً لله، وصلاة وسلاماً على رسوله محمد.

أما بعد: فإن تقدم الأمم ورفقها يتوقف على ما ينتجه نظامها التعليمي التربوي من الأطر (الكوادر) فإذا كان النظام فعالاً وناجحاً في تكوين أطر أكفاء قادرين على الإسهام في شتى المجالات التنموية فإن الدولة تتطور اجتماعياً وتزدهر اقتصادياً، ويكون لها قرار وسيادة في قضاياها، وتأثير في القضايا الدولية. فإن عجز النظام التعليمي عن تقديم نتائج إيجابية فإنه يجعل الدولة تظل في فلك التخلف والتبعية، وكل هذه تفرض علينا دراسة الأنظمة التعليمية في البلاد لتحسينها وتعزيز تأثيرها في تسيير شؤون الدولة.

ويعد التعليم العربي الإسلامي نظاماً تعليمياً في جمهورية مالي، ويستقبل كمّاً هائلاً من الأطفال، وكذلك احتل مكانة لدى الباحثين وحظي بدراسات ومقالات مثل: التعليم العربي الإسلامي بين الواقع والمأمول للأستاذ عبد العزيز يتابري - ومشكلات التعليم العربي في مالي، بحث تكميلي لنيل الدبلوم العالي: معهد اللغة العربية بجامعة الملك سعود، لعبد الرحمن عبد الله سيسي - مستقبل دارسي اللغة العربية للأستاذ محمد الطاهر، مقالة شارك بها في ندوة القسم العربي بجامعة باماكو، نوفمبر 2002م - المدارس الإسلامية العربية في غرب إفريقيا: هارون المهدي ميغا - مجلة الفيصل العدد 257 وغيرها، ولكن معظم الدراسات قاصرة على السرد التاريخي، أو وصف الواقع الحالي للمدارس، ولم يحاول أولئك الباحثون تحليل محتوى منهج المدارس علمياً، ولا قياس نتائجها وفق أهدافها المرسومة؛ بل قاسوها وفق ما يتمناه المجتمع الإسلامي المعاصر ويحتاجه، وحكموا على المدارس بنتائج سلبية؛ لأنها لا تلبي احتياجات العصر ومتطلباته؛ إذ يغلب ألا يكون لخرجها تأثير في سياسة الدولة.

أما هذا العمل الذي بين أيدينا فيدرس التعليم العربي كنظام وفق أهدافها المرسومة له؛ لتشخيص جوانب الضعف وجوانب القوة ليتسنى لنا رسم خطط واستراتيجيات جديدة لتطوير هذا النظام. ويهدف هذا العمل إلى:

• معرفة النتائج التي حققتها المدارس، والتي يتوقع المجتمع أن تحققها، وكيف يمكن تحقيقها؟

استعمل الباحث في هذه الدراسة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي؛ حيث تعرض لنشأة المدارس العربية، والمراحل التي مرت بها، ثم درس واقعها الحالي متناولاً العناصر المختلفة: البشرية وغير البشرية، ومقارناً نتائجها بأهدافها وبحاجة المجتمع المالي. ولقد " اعتمد " الباحث على الأدوات الآتية:

- الوثائق الرسمية ذات الصلة بالموضوع
- الملاحظة الذاتية من خلال التجربة التي عاشها الباحث في النظام
- المقابلة والمداولة مع أهل الخبرة في هذا الحقل، حيث شارك الباحث بهذا الموضوع في ندوة علمية * ومحاضرات * ووضع استجابات المستمعين وردود أفعالهم في الاعتبار، وأجرى تعديلات وتصحيحات حتى وصل إلى هذه الصياغة الحالية.

وقسم الموضوع إلى ثلاثة عناصر رئيسية هي:

- نشأة المدارس
- تقويم المدارس
- إستراتيجية جديدة لتطوير المدارس.

المدارس العربية الإسلامية :

شهدت جمهورية مالي قبيل استقلالها أجناسا من المدارس تختلف من حيث اللغة المستعملة والغاية المستهدفة منها:

- المدارس الفرنسية: هي التي تستعمل اللغة الفرنسية كوسيلة تعليمية، وهي تعد التعليم الرسمي في البلاد، عمودية كانت أم خاصة.
- المدارس الفعربية (الفرنسية العربية): هي التي تعتمد اللغة الفرنسية وسيطة في التدريس، وتدرس اللغة العربية فيها كمادة دراسية.
- المدارس العربية: هي التي تستعمل اللغة العربية وسيطة في التعليم، ويمكن تدريس اللغة الفرنسية فيها كمادة.

نشأتها :

تعد هذه المدارس امتداداً طبيعياً وتطوراً للتعليم القرآني والديني الذي عرفته البلاد عبر تاريخها العريق (1) وبخاصة أيام ازدهار التعليم الإسلامي العربي في ممالك وإمبراطوريات إفريقيا التي تحتضن جمهورية مالي الحالية أهم مراكزها العلمية والثقافية كتنبكت، غاو، جني (2) .. الخ كما يمثل شعب مالي أبرز الشعوب التي أقامت تلك الممالك والإمبراطوريات ولكن فضل هذا النظام الجديد (إنشاء المدارس الحديثة) يعود إلى الإدارة الفرنسية الاستعمارية التي أنارت الطريق بتأسيس مدرسة عربية في مدينة جني عام 1908م حيث المدارس القرآنية منتشرة. وكان الهدف استخدام اللغة العربية وتسخيرها لنشر الحضارة الفرنسية الغربية في بيئة مسلمة محافظة؛ ونظراً لقلّة العدد في جني؛ ورغبة أهالي تنبكت في المدرسة، وابتعث أولادهم إليها، أنشأ الحاكم الفرنسي مدرسة مماثلة في تنبكت عام 1910م وبدأت هاتان المدرستان تتحولان تدريجياً إلى الفرنسية، فتعملان ولو عن طريق الخداع على نشر الفكر الفرنسي، وتهيئة الجو لتقبل الحضارة الفرنسية.

وفي العام 1934م أصبحت مدرسة تنبكت خاضعة للنظام التعليمي العام بأفريقيا الغربية الفرنسية. وصارت - حقيقة - عضواً فعالاً في المجتمع بمرسوم Arrêté du 17 juillet 1934 وكان منهجها ثنائي اللغة (العربية والفرنسية) (3).

وهذا ديدن المستعمر الغربي في كل أرض ينزل بها ومع كل الشعوب يريد أن يغتصب ممتلكاتها وينتهك حرمتها، فإنه يدرس طبائع السكان ويتعرف على ميولهم ليدخل عليهم من أسهل الأبواب ويقهرهم نفسياً ومادياً. يقول باحث جزائري: " ترجع بدايات الاهتمام بالمواد الثقافية الشعبية في الجزائر من طرف المؤسسة الرسمية الاستعمارية في العصر الحديث إلى بداية الاحتلال الفرنسي للبلاد في الربع الثاني من القرن التاسع عشر.

إثر إنزال القوات العسكرية، كان لا بد للغازي أن يعمل على استكشاف الخصم، ومعرفة من يقاقل. كانت إذن هناك حاجة لمعرفة سكان المراكز التي تمكنت من احتلالها عسكرياً معرفة تخدم إستراتيجيته العسكرية ... " (4)

ويعتبر العام 1945م تاريخ ظهور أول مدرسة عربية إسلامية بمدينة كاي (Kayes) وهي مدرسة الفلاح التي أسسها الشيخ محمود باه (). وفي عام 1946م ظهرت المدرسة الثانية بمدينة سيقو وهي المدرسة الاتحادية التي أسسها الشيخ الفاضل/ أوبوكر تيام (5) وهاشم تيام، واتخذ الأستاذ سعد عمر توري مساعداً وكان آنذاك خياطاً. وبعد مضي سنتين من تأسيس هذه المدرسة انقسمت إلى مدرستين: مدرسة سبيل الفلاح والنجاح التي انفرد بها أوبوكر تيام، ومدرسة الفلاح التي استقل بها سعد عمر

* () لم تدم هذه المدرسة لمحاربة الاستعمار لها، وكذلك العلماء التقليديين في المنطقة.

تورى، وقد وضع المستعمر الفرنسي عراقيل أمام هؤلاء المشايخ (6) ولكن على الرغم من حصولهم على الترخيص الرسمي ولكن تحدوها بفضل الله.

وفي عام 1952م أسس إبراهيم جابي مدرسة قرآنية بقرية جاماريوكو، ماركالا Diamarabougou, Markala بموجب القرار رقم APAS/3928/3 من والى السودان الفرنسي بتاريخ 12 نوفمبر 1952 ولا تزال هذه المدرسة تتابع سيرها إلى يومنا هذا، وتحتوى على: المرحلة الابتدائية، والإعدادية (7)

ففي منتصف الخمسينات ظهرت مدرسة أخرى في بماكو العاصمة للمشايخ الفضلاء: محمد تورى - ومحمد سيبي - ومحمد كانتى - ومحمد كناجيغي وأقل نجمها في الثمانينات باسم " شمس الهدى". وبشكل عام، لم يكن علاقة تلك المدارس الأهلية جيدة مع الإدارة الاستعمارية وفي هذه الظروف الحرجة نالت جمهورية مالي استقلالها عام 1960م.

مراحل تطور المدارس العربية:

اجتازت مدارسنا العربية بعد الاستقلال ثلاث مراحل زمنية متداخلة، لكل ظروف وسمات تميز بها، وهي:
المرحلة الأولى: فترة التأسيس من الاستقلال 1960م إلى الانقلاب العسكري 1968م.
المرحلة الثانية: من 1968م إلى 1985م.
المرحلة الثالثة: من 1985م إلى يومنا هذا.

إن الاستقلال والسيادة الوطنية والحاجة الملحة إلى أطر وطنيين نبهت الشعب إلى تراثه العلمي والثقافي والحضاري، وأثار الغيرة لدى المواطنين، تجلت مظاهرها في كثرة المدارس العربية التي حاولوا تأسيسها أو بعثها على نمط الغرب، ولم تقتصر هذه المبادرة على الشعب وحده، بل إن الحكومة الأولى بعد الاستقلال - على الرغم من الاتجاه الاشتراكي - تعد جزءا مكملا للشعب فلم تعارض رغبة المواطنين، وإن لم تكن موافقة تماما على المحتوى والمنهج المطبق في المدارس؛ إذ إنها تريد تعليما عربيا أو فرنسيا يلبي حاجة الدولة القائمة، ويُعد أطرا منتجين قادرين على حلّ المشكلات التي تواجه الدولة الجديدة. ومن ثم بعثت طلابا للدراسة في جمهورية مصر العربية بمنح مالية، واستوعبتهم في الوظائف العمومية بعد العودة، كما منحت منحا للطلاب الذين ذهبوا إلى مصر بقنوات غير رسمية، ووجهتهم إلى التعليم المهني والتقني.

بل إنها سعت إلى استيعاب المدارس العربية وتحويلها إلى مدارس رسمية ثنائية اللغة كما هو حال المدرسة الفرنسية العربية بحي دار السلام، بماكو، التي أسسها قبل الاستقلال جماعة شباب السودان الفرنسي الذين درسوا في مصر، مثل: محمد سنوسي، ومحمد فودى كيتا، ومحمد الأمين تنكارا، والحاج كابني كبا، وعرضت عليهم الحكومة طلب تحويلها إلى مدرسة رسمية. فتمت الموافقة والتنفيذ في عام 1962م ولكنها لم تجد موافقة لدى بعضهم لحاجة في نفس يعقوب (8).
وقررت هذه الحكومة تعليم اللغة العربية كمادة اختيارية وذلك في العام الدراسي 1965 - 1966م بثانوية أسكيا محمد في بماكو (9).

وهذا يمكن القول: إن الحكومة الأولى لم تكن معادية للعربية وثقافتها، بل كانت تريد تعليما نظاميا ينصب في قالب السياسة الوطنية، ويلبي الحاجة ومتطلبات العصر.
المرحلة الثانية 1969 - 1985م فترة الانتعاش في ظل الحكومة الثانية:
إن النظام العسكري الذي يسعى لإرضاء الشعب رفع المراقبة والقيود عن المدارس، واعتبرها أصولا ودعائم للإسلام، والمادة العاشرة من المرسوم الجمهوري الصادر في سبتمبر 1971 تقرر بان

* (٥) حدثنا الأساتذة الذين تلقوا تعليمهم على أيدي هؤلاء عن اللقاءات السرية والدروس التي ينظمون بالليل خوفا من المستعمرين أبي بكر بباغوغو مؤسس مدرسة سبيل الهداية بموبتي، والشيخ الإمام عبد الله نيار أستاذ بمدارس الهلال الإسلامية.

المدارس العربية تمثلها جمعية مالي للاتحاد وتقدم الإسلام (AMUPI). من هذا المنظور فتح الباب على مصراعيه للمدارس، وانتشرت بل زحفت عشوائيا على طول البلاد وعرضها، دون تنظيم أو متابعة، وحوّل بعض الأسر الدينية خلاويها (الكتاتيب) إلى مدارس؛ خشية أن تفقد مكانتها الاجتماعية والدينية. وقد ساعد على الانتعاش أمور منها:

- 1- تسامح السلطات واحترامها لرجال الدين
 - 2- تطور العلاقات السياسية بين مالي والدول العربية
 - 3- منح السلطات ساحات للمدارس، وخاصة في العاصمة بماكو
 - 4- مكانة مؤسسي هذه المدارس في المجتمع، فمعظمهم من أسر محترمة، تحتل مكانة اجتماعية وتاريخية
 - 5- تفجر ينابيع البترول في العالم العربي، وخاصة دول الخليج، وسخاء العرب قادة وشعوبا على التعليم العربي في أفريقيا.
 - 6- وعي الشعب المالي بأن المدارس يمكن أن تكون مصادر للمعارف والعلوم، وأنها لا تقتصر على اللغة الفرنسية.
 - 7- التنافس بين القرى المتجاورة، وكل قرية تفتخر بوجود مدرسة عربية فيها.
- من أهم مميزات هذه المرحلة:

- فتح مركز رقي اللغة العربية بوزارة التربية الوطنية بهدف ترقية التعليم العربي في مالي عام 1979م.
- صدور قرار من مجلس الوزراء المنعقد 21 أبريل 1982م بتحويل المدارس العربية من إشراف وزارة الداخلية والأمن إلى إشراف وزارة التربية الوطنية. وهذا القرار يمنح المدارس صبغة شرعية، ويعتبرها مؤسسات تعليمية، ويطبق عليها القوانين واللوائح المطبقة على المدارس العلمانية.
- مطالبة المدير الوطني للتربية الأساسية مديري الإدارات الإقليمية التربوية ومفتشي التعليم الأساسي بإجراء إحصاء شامل ودقيق عن التلاميذ والمدارس، وإيفائه بالنتائج في مدة أقصاها مارس 1983م وذلك بقصد السيطرة على المشكلات التي يحتمل أن تواجه تلك الشريحة
- صدور المرسوم الجمهوري رقم 112 PG-RM المتعلق بتنظيم المدارس في ثماني مواد بإمضاء رئيس الحكومة، ووزير التربية الوطنية بتاريخ 30 أبريل 1985م.
- استيعاب المدارس العربية في امتحان الشهادة الابتدائية على مستوى الدولة تحت إشراف وزارة التربية الوطنية عام 1985-1986م.
- ازدياد عدد خريجها الذين يتمكنون من مواصلة دراساتهم في المعاهد والجامعات العربية والإسلامية، وخاصة في السعودية، ومصر، وليبيا، والمغرب.. الخ.

وهنا يمكن القول: إن الفرصة كانت سانحة لمديري هذه المدارس كي يقوموا بتطويرها تطويرا شاملا، منهجيا وعلميا وإداريا؛ مواكبة لمتطلبات المجتمع المعاصر، وذلك ما لم يتحقق في هذه المرحلة إلا لدى القليل.

المرحلة الثالثة من 1985 إلى يومنا هذا :

تعد هذه المرحلة بداية عهد جديد للتعليم العربي في مالي، حيث أصبحت المدارس تحت إشراف وزارة التربية الوطنية، وأخضعت للأنظمة والقوانين التي توجه التربية الوطنية، وحصلت على المساعدة الفنية من الحكومة، كالتوجيه والتأطير، وتنظيم الامتحانات الابتدائية عام 1985 - 1986م، والإعدادية 1989-1990م، كما بذلت مجهودات لتوحيد المقررات الدراسية بقيادة مركز رقي اللغة العربية بالوزارة وممثلي المدارس. وبذلك اتخذت المدارس طريقها نحو التنظيم والتطوير، وعززت الحكومة جهودها السابقة بتكوين المعلمين في دورات تدريبية بالتعاون مع المنظمات العربية: ألسكو (ALESCO) وإيسيسكو (ISESCO) وغير العربية كاليونيسيف (UNICEF).

وبتقديم مساعدات مادية لبناء فصول دراسية أو ترميمها، ولم تصل المدارس إلى نهاية التسعينيات حتى أعد مركز رقي اللغة العربية بوزارة التربية الوطنية مقررات المرحلة الثانوية. تلك المرحلة التي أثارَت ضجة كبيرة بعد ثورة 26 مارس 1991م. ويمكن أن نجمل أهم أحداث هذه المرحلة في النقاط التالية:

- إعداد مركز رقي اللغة العربية منحا تعليميا للثانوية الأدبية عام 1990م ولكن لم يعتمد رسميا

- تعيين مفتش للمرحلة الثانوية مستقل عن المركز
- تنظيم امتحان الشهادة الثانوية الوطنية في المدارس العربية عام 1992م
- إلغاء الثانوية العربية في العام التالي عام 1993م
- انعقاد ندوة وطنية لدراسة مشكلات المدارس العربية بتاريخ 3/8/1992م. واختتمت الندوة بتوصيات مهمة منها:

- 1- تقديم الدعم المادي للمدارس العربية الأهلية للمصلحة العامة.
- 2- فتح قسم اللغة العربية في المدرسة العليا لإعداد أساتذة المرحلة الثانوية (المعهد العالي)

EN Sup

ولقد تم تنفيذ التوصية الأخيرة فعلا في العام الدراسي 1993-1994م اعتمادا على الشهادة الثانوية التي منحتها الوزارة، ومساندة من وزير التعليم العالي آنذاك بابا عاقب حيدر حفظه الله، واعترض طريقه مشكلات عويصة، ولكن تخطاها بقدرة الخالق، وهاهو الآن قد اكتمل على سوقه كأى قسم في الجامعة أو في المدرسة العليا EN Sup.

- الاعتراف الضمني بالشهادات التي تمنحها المدارس بما فيها الثانوية؛ وذلك باستيعاب حاملها في الوظائف العمومية بعد إعدادهم مهنيا لمدة أشهر، كما ورد في خطاب الوزير (حيدر) الذي ألقاه بمناسبة اختتام الندوة.

- فتح معهد الهجرة التربوي بتنتكت عام 1997م لإعداد معلمي المرحلة الابتدائية إعدادا عاما، ومعلمي المرحلة الإعدادية في العلوم: الرياضيات والكيمياء والفيزياء.

- انعقاد ندوة ثانية أوسع نطاقا تحت رعاية وزير التعليم العالي البروفسور يونس همي ديكو في شهر مارس 1999م لدراسة أوضاع التعليم العربي في مالي، وخاصة تنظيم المرحلة الثانوية، واستيعابها من جديد في امتحان الشهادة الثانوية الوطنية. ولكن حدث تعديل وزاري عقب تلك الندوة واستبدل بالوزير ديكو ديكو آخر؛ فذهبت توصيات الندوة أدراج الرياح، ونوّمت في الدرج.

- انعقاد ندوة ثالثة برعاية وزير التربية الوطنية البروفسور مامو لامين تراورى في الفترة 9-12 يونيو 2003م لإيقاظ تلك التوصيات النائمة أو بعثها، وخاصة ما يتعلق بالمرحلة الثانوية، وهي في حيز التنفيذ، ويتابع المشروع بكل جدية من قبل المفتش العام للثانويات، ومركز رقي اللغة العربية، واتحاد المدارس.

- تكثيف الدورات التربوية للمدرسين والمديرين والموجهين، حيث تم تنفيذ ما يبلغ 22 دورة تربوية ما بين 2002-2006م وبلغ عدد المستفيدين 2117 مدرسا ومديرا.

- إعداد كتب مدرسية تحت إشراف مركز رقي اللغة العربية وتوزيعها على المدارس مجانا ()

تقويم النظام المدرسي

على الرغم من المشكلات والأزمات التي تعانيها المدارس، فقد شهدت قفزات إطرادية في عددها الكمي، وعدد الفصول، والتلاميذ، والمعلمين، حيث ارتفع عددها من 176 مدرسة و236 قاعة دراسية (فصلا) و42346 تلميذا و906 مدرسين عام 1981م إلى 293 مدرسة، و1800 قاعة دراسية، و91173 تلميذا و3398 مدرسا عام 1993م وإلى 629 مدرسة، و2788 قاعة دراسية، و97182 تلميذا و3852 مدرسا عام 1999م. وتحدد آخر إحصائية 2005-2006م عدد المدارس بـ1078 مدرسة، و202223 تلميذا و6463 مدرسا في التعليم الأساسي. وهذا العدد خاص بالمدارس التي تفضلت بتزويد مركز التخطيط والإحصاء التربوي (CPS) بالمعلومات عبر الاستبانات التي تقدمها مراكز التنشيط التربوي. وهؤلاء التلاميذ يمثلون المادة الخام التي تشكل المخرج الرئيسي لهذا النظام، علما بأن مخرجات أي نظام هي التي تساعدنا على الحكم بجوداه وفعاليتها، وجدارته بالبقاء أو الحكم عليه بالقصور، وضرورة إجراء تعديلات إصلاحية عليه.

فإذا أمعنا النظر في نواتج مدارسنا المتمثلة في:

1- خريجها من حيث الكم والنوع، وأثرهم على الحياة الاقتصادية، والسياسية، والثقافية

2- مشاعر العاملين بها، وردود أفعالهم، وكذلك المجتمع من حولها

فإن التقويم الكلي يبين لنا:

1- أن نسبة التسرب المدرسي أو الفاقد التعليمي يرتفع حسب التقدم في المراحل الدراسية، فمثلا أثبتت الإحصائيات أن عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية 83351 العام الدراسي 1998-1999م والمرحلة الإعدادية بـ10883 في العام نفسه، والمرحلة الثانوية بـ1983 تلميذا. وكلية الآداب واللغات والفنون والعلوم الإنسانية بجامعة بـماكو هي الجهة الوطنية الوحيدة التي تستقبلهم في المرحلة الجامعية، فتحجز لهم ما بين 60 و50 مقعدا، ويجتاز امتحان القبول أقل من العدد المطلوب غالبا. فنسبة التسرب المدرسي إذن مرتفعة، وبشكل فظيع في المدارس العربية، وتزداد في أوساط البنات أكثر.

2- عدد الأطر الذين أعدهم النظام منخفض جدا مقابل عدد الأطفال الذين يلتحقون

بالمدارس.

3- الحاجة ماسة إلى إستراتيجية من الحكومة، ومن مديري المدارس وأولياء الطلاب، والمهتمين بالقضايا الإنسانية والعربية إلى البحث عن حلول جذرية وتقديم دواء ناجع لهذا المرض العضال في جسم العروبة والإسلام.

خريجو التعليم العربي وأثرهم على المجتمع:

إن هذا النظام التعليمي أعد لهذا الوطن أطرا أكفاء في حقلهم، ويخدمون المجتمع في مجالات

عديدة:

المجال الديني والأخلاقي: يعد هذا المجال أكثر الميادين التي يعمل فيها الخريجون: كالإمامة، والوعظ، والعمل على الاستقرار، وتوحيد صفوف المسلمين؛ بالتخفيف من حدة الخلافات الطائفية، والسعي لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، ومكافحة التعصب العرقي والديني، ولكن الأساليب والوسائل التي يستخدمونها بحاجة إلى تطوير لتناسب الحياة المعاصرة، ولتثبت في مواجهة سيل الفساد الجارف.

المجال الاقتصادي: إن التربية الأساسية التي تلقوها في مدارسهم تحث على العمل والاعتماد على النفس،

ومن ثم فإن السواد الأعظم من طلبة هذه المدارس يسهمون في التنمية الاقتصادية بأعمالهم الحرّة من

تجارة وزراعة وحرف، هذا على مستوى الأفراد. وأما على الصعيد الوطني فإن الأفراد الذين

استوعبتهم الحكومة – رغم قلتهم – كان لهم أثر واضح في دفع عجلة الدبلوماسية المالية العربية إلى

الأمام؛ فأسهم ذلك في ازدهار الاقتصاد الوطني؛ بإقتناع الدول العربية بتمويل المشاريع، أو المساهمة

في إنجازها كطريق سيفارى – غاو. والتلفزة الوطنية، وسدّ سلنغى، وجسر الملك فهد تغمده الله برحمته،

وهناك آخرون يعملون في الهيئات الخيرية، ويسهمون في التنمية الاجتماعية، وتقديم المساعدات

للمحتاجين: غذائية، وصحية، كالمندى الإسلامي، وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية، وإدارة المساجد

والمشاريع الخيرية، ولجنة مسلمي أفريقيا، والندوة العالمية للشباب الإسلامي، وغيرها من الجمعيات،

والمنظمات التي تعمل في مالي بغدادة أو التعاون مع الخريجين.

المجال الثقافي:

إن إنشاء المدارس في حدّ ذاته ظاهرة ثقافية كبرى ، ووسيلة لمكافحة الأمية، ونشر الوعي في المجتمع، ولا عجب أن يكون الفنّ والثّقافة موضوع اهتمام لدى منسوبي هذه المدارس حيث أعدّ بعضها مسرحيات تتخذ من التاريخ القومي موادها، وأعطت مدرسة التربية الإسلامية اهتماما للشيد الإسلامي. ويعد مركز أحمد بابا أكبر مركز إقليمي للمخطوطات، والفضل في تطويره يعود للدكتور محمود عبده الزبير، ونشيد هنا بمجهودات الأستاذ كادي درامي - رحمه الله - في تشجيع الناشئين على القراءة والبحث، وإعطاء فرص لتقديم برامج إذاعية، تلك الجهود والنشاطات التي أنتجت معهد الهجرة التربوي بتبكت، والمركز الثقافي الإسلامي بحي حمد الله في بماكو. كما أنشأ بعض اتحادات الخريجين جرائد ناطقة بالعربية كالصداقة، والمستقبل والنجم ... الخ. تتناول قضايا المجتمع المختلفة باللغة التي يفهما أولئك الخريجون.

الشعور:

إن هذه الإنجازات إلى العدم أقرب منها إلى الوجود؛ لأن هذه المدارس تضم عددًا كبيرًا من أطفال الشعب، والمتوقع أن تكون مصدر الطاقة المحرّكة للدولة، لذلك لا العاملون في المدارس ولا المجتمع راض بالنتائج الحالية، على الرغم من الإقبال المتزايد عليها لغياب بديل أنسب، ولقد ناقش الباحث هذا الموضوع مع بعض المدرسين خلال الدورات التربوية المتعددة التي عقدها مركز رقي اللغة العربية. وكذلك مع بعض مديري هذه المدارس ومؤسساتها في كوتبالا، وسيكاسو، وبماكو. وأعضاء اتحاد مدرسي اللغة العربية أثناء محاضرة ألقاها الباحث في مدرسة دار الحديث ببماكو، وتوصّل إلى هذه النتيجة النهائية. لا أحد منّا - العاملين - راضياً بهذا الوضع، ولا بد أن نسعى للتغيير. ولكن كيف؟ وأين حقوق الأقلية الثقافية؟

وأخيرا نرجو من مؤرخي التربية في مالي أن يعترفوا بأن ثمار المدارس العربية من 1946 إلى اليوم كانت نتاج مجهود فردي مشنت، ولكنه أعلى من ثمار التربية تحت الإدارة الفرنسية الاستغلالية كدولة خلال 74 (أربع وسبعين) سنة، من 1/12/1886 إلى الاستقلال. إن النشاطات التربوية تُقوّم بأهدافها المرسومة، فمدارسنا نشأت في حضانة التعليم القرآني، حيث أدرك الشيوخ الخفايا الصليبية التي يهدف إليها الفرنسيون من استئصال جذور الإسلام؛ فحاولوا إنقاذ الأجيال على قدر طاقتهم.

إن الهدف الأساسي هدف ديني وثقافي، وكانت الإمكانيات المادية والفنية محدودة. وإذا حاكمنا المدارس بهذا الهدف السامي، ليس لنا إلا أن نعترف بالنجاح الجزئي في هذا الميدان، بيد أنها لم تقدم تربية متكاملة كما يشيد بها الإسلام في قوله تعالى « وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا » (1). وفي الدعاء القرآني الخالد: « ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار » (2). ولم توفق في تكوين متخصصين بأعداد مناسبة في كل مجالات الحياة كما يريد الإسلام ويحتاج المجتمع؛ وذلك لأسباب سياسية، وثقافية، واقتصادية، وتربوية.

إستراتيجية جديدة:

إن الوطنية بأدنى معانيها تلزمننا ببحث حلول لهذا العدد الهائل من أولادنا، لأن هذا النظام التعليمي إذا حظي بالتأطير، وقدر له النجاح كان له صدى قوي في تقدم الدولة في كافة المجالات، فإذا أهملناه فإن الدولة ستحصد آثاره السلبية إن عاجلا أو آجلا؛ لقد اصطنعنا السلام والاستقرار وطلبنا الأمن بإرضاء أقلية عرقية، بتلبية مطالبهم، وإشباع رغباتهم الشرعية وغير الشرعية، وعلينا من الآن أن

1 (سورة القصص الآية 77)
2 (سورة البقرة الآية 201)

نتقاضي الصراع الثقافي الديني في المستقبل؛ لأن أشرس النزاعات ما كان على أسس ثقافية ودينية، إن هذه المجموعة – أبناء التعليم العربي – التي أصبحت ضحية للظلم الاجتماعي، وجور الأنظمة المتعاقبة لا ذنب لها سوى اختيار لغة ذات جذور تاريخية في هذا الوطن المبارك، تلك اللغة التي تشرفت منذ قرون بحمل ثقافتنا وديننا – ولن تزال تؤدي واجبها نحونا – إن لم نتدارك الأمور، ونضبطها، فإنها ستفجر يوماً، وأيضاً ليكن بعلمنا أنه يمكن للمتربصين بوحدة شعبنا أن يستغلوا هذه الطاقة المهمة ضدنا، ما دامت ترى الظلم واضحاً، والتمييز على أسس ثقافية ظاهراً، ولم نسع إلى إنصافها سياسياً، وإدارياً، واقتصادياً، واجتماعياً.

وليس بوسعنا إلا أن نناشد الجهات المعنية كافة بإنقاذ مستقبل مالي بالتزواج الثقافي والفكري، والذوبان الاجتماعي لمصلحة الشعب المالي العليا بما يلي:

أولاً: تشكيل لجنة وطنية لتطوير المدارس العربية (12) من العناصر الآتية:

- رجال الميدان (معلمين، مديرين، موجهين)
- أساتذة الجامعة
- الخبراء والمتخصصين في شؤون التعليم
- مركز التخطيط والإحصائيات بوزارة التربية الوطنية
- المركز الوطني للتربية CNE
- مركز الامتحانات والمسابقات
- رجال الأعمال والمستثمرين
- قسم المدارس بالوزارة كمنسق عام لكل النشاطات.

ثانياً: تطوير الأهداف حتى تتلاءم والسياسة التعليمية العامة للدولة، ونضيف إلى الهدف الديني أهدافاً أخرى اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وثقافية، وتاريخية ... الخ.

ثالثاً: وضع محتوى تعليمي جديد يراعى مجتمعنا بكل مكوناته وخصوصياته، ويلبّي حاجيات العصر، وتطلعات المستقبل، ويصنع لنا شخصيات متكاملة غير انفصامية، قادرة على الإسهام في تنمية المجتمع في كافة المجالات.

وبهذا المنهج المعدّل يمكن القضاء على الصراع الثقافي بتجريد اللغة الفرنسية من روح الصليبية والإلحاد؛ فلا ينظر إلينا أيضاً بأنها لغة استعمار بل لغة ثقافية، وعلمية، ضرورية في مالي، وننظر إلى فرنسا كغيرها من الدول الغربية المتقدمة تكنولوجياً في إطار الدول الصديقة ذات العلاقة المهمة لمالي. ومن مهمة هذا المنهج أن يستأصل الأساطير والأكاذيب التي افتريت على اللغة العربية كالإرهابية والتطرف الديني، والجمود الفكري، وتلك الصور البشعة المصطنعة من قبل الإعلام الغربي، وأن يقدم اللغة العربية في ثوبها الحقيقي لغة إنسانية حضارية، تتسم بالمرونة والاعتدال، فتحلّ مكانتها في مالي، وأنها حقا لغة محلية لها جذورها التاريخية والثقافية، وإهمالها يلغى جزءاً كبيراً من هويتنا الوطنية قبل الدينية. ولا بدّ - إذن - أن ننهج وفق هذا المنهج التعليمي ثنائي اللغة على أقل تقدير، وبذلك تتحقق العدالة الاجتماعية والمساواة بين أبناء الوطن في الواجبات والحقوق وتبادل الشعور.

ولا نقصد بإصلاح محتوى المنهج أو تعديله كثرة المواد الدراسية وازدحامها وتكثيف الموضوعات، بل نقصد وضع محتوى يتناسب مع الحاجيات تماماً كنظام السوق الناجح (التناسب بين العرض والطلب)، ويحقق شمولية الإسلام وعنايته بشؤون الدنيا والآخرة.

رابعاً: رفع كفاءات القوى البشرية العاملة في المدارس. ويقدر عدد المدرسين في المدارس العربية في مالي بـ 4980 مدرساً، ويعمل منهم 3652 في المرحلة الابتدائية و1066 في المرحلة الإعدادية و262 في المرحلة الثانوية، ومعظمهم غير مؤهلين تربوياً، وهذه الصفة سارية على أغلب الإداريين الذين يسيرون أمور هذه المدارس، وهؤلاء جميعاً بحاجة ملحة إلى إعداد علمي ومهني، فأياً إصلاح يجري على المدارس بمعزل عن المدرسين والإداريين فهو بمثابة الترقيم على الماء. لا نستصغر جهود وزارة التربية الوطنية عبر قسم متابعة المدارس العربية وتنشيطها، ولا نقلل من شأن قسم اللغة العربية بـ

« En sup »، وبكلية الآداب بجامعة بماكو، ولكن نرجو المزيد والتنوع حتى نصل إلى مبتغانا، ولذلك نقترح:

- تطوير معهد الهجرة التربوي بتبكت في مناهجه وإمكاناته؛ ليستوعب عددا أكبر، وتخصصات متنوعة

- فتح معاهد أخرى مماثلة له في الرسالة

- تبنّي مشروع لتدريب المعلمين يشمل التأهيل الأساسي في المعاهد والكليات التربوية، والتدريب المستمر أثناء الخدمة بنوعيه: التدريب المباشر خلال الإجازات، والتدريب غير المباشر (التدريب عن بعد) بتقنياته المختلفة.

- العمل على رفع معنويات المدرسين في المدارس العربية الإسلامية ليزاولوا هذه المهنة مقتنعين بها ماديا وأدبيا، لا عن ضرورة واحتياط، ولا يتم ذلك إلا بإعدادهم نفسيا وماديا.

خامسا: العمل على تحسين أوضاع الموارد غير البشرية في المدارس بدءا بالمباني، حيث أثبتت الإحصائيات في العام 1996-1997 أن 50% من فصول هذه المدارس مبنية بالطين أو من الأكواخ الخشبية ممّا يعرقل مسيرة العملية التدريسية في بعض الأحياء، والأدهى من هذه أن تجد المباني غير صحية تفقد التهوية والإضاءة، ولا تستغرب أن تجد مدرسة بلا دورة مياه. (13)

أما الوسائل التعليمية فإن أكثرية هذه المدارس تقتصر على السبورة السوداء والطبشورة، وبعضها يقع في أزمة الطبشورة أحيانا، وهذه الظروف لا تساعد على التعلم، وتفقد الدافعية لدى الأطفال. والسبب الرئيسي يعود إلى قلة الموارد المالية للمدارس؛ إذ تعدّ اشتراكات التلاميذ المصدر الأساسي لتمويل هذه المدارس، وهي لا تسمن ولا تغني من جوع، ولا تغطي تكاليف التسيير من كهرباء وماء، ومستلزمات الإدارة، ناهيك عن أن تسد رواتب المدرسين، وقد يعجز بعض الأفراد عن تسديد هذه الاشتراكات الرمزية. وأصبح مديرو هذه المدارس بين المطرقة والسندان، إمّا رفع الاشتراكات إلى مستوى التعليم الخاص؛ فيكون التعليم العربي محتكرا لذوي الإمكانات، وإمّا الاستمرار في هذه الأزمة ودعوى التطوّع والعمل الإسلامي على حساب المدرسين الذين يعولون عوائل ولا مصدر دخل لأكثرهم سوى ما يجده في التدريس، ناهيك عن الأثر السلبي لعملية تعليمية بهذه الصورة على مستقبل الأجيال.

ونرجو من حكومتنا الوطنية أن تنتهج للمدارس العربية نهجها في المدارس الأخرى النظرية بإسهامات مادية ومعنوية، وأن تساوي بين تلاميذها في الواجبات والحقوق على أساس المواطنة دون اعتبار للغة التي يدرس بها أو الفلسفة الفكرية والدينية التي يعتنقها.

كما ندعو كافة الجهات المعنية: الحكومات العربية، والهيئات والمنظمات العربية والإسلامية إلى التعاون الجاد والمثمر مع وزارة التربية الوطنية لإيجاد حلول مناسبة.

كما يمكن الاستفادة من الاقتصاد الإسلامي كنظام الزكوات، والأوقاف، والاستثمارات الزراعية والتجارية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه داخليا.

أخيرا إن مجرد إعداد محتوى دراسي، وتأهيل المدرسين تربويا لا يكفي، فلا بدّ من متابعة أثر ذلك في الواقع العملي للتعرف على المشكلات التطبيقية ومساعدة المدرسين على تذليلها، ولا يتم ذلك إلا بتنشيط التقويم المستمرّ بالإشراف والتوجيه التربوي والفني؛ ولذلك نناشد وزارة التربية الوطنية بأن تجد المدارس العربية نصيبها من الإشراف والتأطير، وأن يدعم مركز رقي اللغة العربية (قسم متابعة المدارس وتنشيطها) بالإمكانات البشرية اللازمة، والإمكانات المادية والفنية لأداء مهمّته.

الخاتمة:

إن التعليم العربي الإسلامي في مالي عاد في ثوبه الجديد أو صياغته الحالية على أيدي المواطنين المخلصين الغيورين على دينهم في السنوات الدراسية 1945-1946 في كاي Kayes 1946-1947 في سيقو Ségou للذود عن الإسلام وإنقاذ المواطنين من مؤامرات الاستعمار الغربي.

إن اللغة العربية عملت على ارتقاء الحياة الفكرية، وصنعت القيادات السياسية والاجتماعية في تاريخنا، أعجزت هذه المرة وُ أجمت عن إعداد قادة سياسيين، ولم ينتج هذا النظام قائلاً مشهوراً أو

مناضلا صامدا من الاستقلال إلى الآن، مما يحتم علينا إجراء دراسات وبحوث تشخص العوائق والمشكلات، وتقديم وسائل تذليلها وحلولها.

هذه الدراسة بين أيدينا قامت بتحليل النظام التعليمي العربي في مالي من 1945 – 2006 عبر مدخلاته: البشرية وغير البشرية، ووضعت إستراتيجيات جديدة لتطوير هذا النظام. أخيراً :

- نوصي المهتمين بقضايا الإسلام والعروبة أن يدعموا هذه المدارس فنيا وماديا، لتعد لنا قيادات وطنية إسلامية عربية خارج الوطن العربي،
- العناية بخريجي هذا النظام وإعطاؤهم فرصا للتدريب القيادي في المعاهد والجامعات العربية.

التوثيق:

- 1- انظر: تشيرنو هادي عمر تيام، الإسلام في الدولة العلمانية مالي ط1، 1414، 1993م، ص 91.
- 2- هارون المهدي ميغا، المدارس الإسلامية العربية في غرب أفريقيا مشكلات وحلول، مجلة الفيصل العدد 257 ذو القعدة 1418 هـ مارس 1998م.
- 3- Mountaga Lam : Etude sur le système des écoles médersas au Mali IPN octobre 1998 P 3 دراسة غير منشورة
- 4- عبد الحميد بورابو: الأدب الشعبي الجزائري – دار القصبه للنشر – الجزائر 2007م ص7
- 5- مقابلة مع الأستاذ عبد الله جارا يوم الخميس 15 أكتوبر 2007 الساعة العاشرة. وراجع إبراهيم كان، المفتش العام للغة العربية في مالي تقرير أعده عن المدارس. غير منشور.
- 6- راجع تشيرنو هادي عمر تيام، المرجع السابق ص 93
- 7- مقابلة مع محمد يلكوي مستشار تربوي بمركز رقي اللغة العربية بوزارة التربية الوطنية 15/10/2007 الساعة الثانية و 35 دقيقة.
- 8- راجع موسى كيتا. بحث التخرج لنيل دبلوم المدرسة العليا لإعداد المعلمين بماكو، غير منشور ص3
- 9- راجع إبراهيم عبده ميغا. بحث التخرج لنيل دبلوم المدرسة العليا لإعداد المعلمين بماكو، غير منشور.
- 10- راجع : Historique de l'enseignement au Mali IPN P 2
- 11- راجع تشيرنو هادي عمر تيام، المرجع السابق ص 90-93
- 12- راجع د. صالح هندي ومعه آخرون تخطيط المنهج وتطويره ط3 1419 1999م دار الفكر ص 260
- 13- Mountaga Lam P 6

الوثائق القرارات

- 1- توصيات الندوة المنعقد في أغسطس 1992
- 2- توصيات الندوة الثانية 13-15 مارس 1999
- 3- توصيات الندوة الثالثة 9-12 يونيو 2003
- 4- إحصائيات مركز التخطيط والإحصائيات (2005-2006) CDS
- 5- Législation scolaire (Historique de l'enseignement au Mali) IPN
- 6- (Etude sur le système des écoles Médersa au Mali (IPN
- 7- Loi d'orientation sur l'éducation, loi n° 99-046 du 28 décembre

Décret N° 112/PG-RM le 30 Avril 1985 -8

Décision 1109/MEN-CAB 20 Mai 1982 -9

Circulaire N° 274/DNEF -10